الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

ا.د بربيش السعيد *ا.طبيب سارة–جامعة قالمة*
مدير مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي
LARIEF

عنوان المداخلة

دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييميه

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجاوز أعباء الانطلاق وضمان استدامتها، من خلال ما توفره من خدمات الدعم والمساندة خاصة خلال السنوات الأولى من حياتها، مع الإشارة إلى حالة الجزائر.
الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مستحدثي المؤسسات.

Abstract:
This paper aims to clarified the role of business incubators in the creation and ensure the sustainability of small and medium enterprises, and to help them to overcome the difficulties of beginning step.
through the provision of support and assistance services, with reference to the case of Algeria.

Key words: Small and medium enterprises, Business incubators, Nurseries Institutions, enterprise's creators

المقدمة:

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية نابجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة و النامية على حد السواء . هذه الظاهرة دفعت بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلية القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

فنمو المؤسسة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة كالإنسان خلال فترة الطفولة كونها تفتقر إلى العديد من مقومات النمو الذاتي، ولذلك فكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في أولى مراحل حياتها بسبب انعدام هذه الرعاية"الحضانة".

غير أن الملاحظ أن آليات الدعم التقليدية عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الأكثر من حياة المؤسسة، أو نشاط واحد كالتمويل، أو التسويق. مقابل ذلك تواجه هذه المؤسسات عديد العقبات في سوق المنافسة تتعدى النشاط الواحد أو المرحلة الواحدة. ما يفسر فشل غالبية هذه الآليات في رفع نسب نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كأنسب آلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية

والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على ارض الواقع. من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها. وفي إطار سعي الجزائر لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني –الذي هيمن عليه قطاع المحروقات– فقد كرست جهودها لتبني هذه الآلية والاستفادة من خدماتها.

وعليه فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية:

–المحور الأول: يتناول مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال،

–المحور الثاني: يتعرض لدور الحاضنات في توفير قوى الدفع الأولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

–المحور الثالث:جاء كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1–إشكالية تعريفها ومعايير تصنيفها

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم دقيق، شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها، وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. كل هذه العوامل تشكل صعوبات تحول دون ذلك:

ا–الصعوبات الاقتصادية: وتضم ما يلي:

أ–اختلاف مستويات النمو: بين دول متقدمة ذات نمو اقتصادي مرتفع ومستمر ودول نامية ذات نمو اقتصادي منخفض ومتذبذب، مما لا يسمح بمقارنة منصفة بين مؤسستين تنشطان في نفس المجال لاقتصاديين مختلفين.

ب-**تنوع الأنشطة الاقتصادية:** تختلف تصنيفات م.ص.م* من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها، وعدد كبير من العمالة مؤهلة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة.

2-**الصعوبات التقنية:** يظهر العامل التقني من خلال مستوى قابلية التكامل بين المؤسسات، فعندما تتحمل المؤسسات جل العملية الإنتاجية يتجه حجمها إلى الكبر، أما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة على عدد كبير من المؤسسات، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كما يستند وضع تعريف مشترك نسبيا لهذا النوع من المؤسسات إلى مجموعة من المعايير المحددة للحجم، منها ما هو كمي وما هو نوعي.

1- **المعايير الكمية:** يمكن تقسيمها إلى معايير اجتماعية وأخرى مالية ومحاسبية.

معيار حجم العمالة: يعتمد هذا المعيار على حجم العمالة في تحديد صنف المؤسسة، فهناك شبه اتفاق على أنه من بين أهم المعايير التي تميز م.ص.م عن غيرها. إلا أنه يوجد اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قد تكون متوسطة آو كبيرة في دول أخرى[1] من جهة، ومن جهة أخرى قد يواجه هذا المعيار صعوبة في تصنيف المؤسسات من حيث عدد العمال لان العبرة ليست في العدد وإنما في الطاقة الإنتاجية، فقد تكون مؤسسة صغيرة كفاءتها الإنتاجية

أعلى من مؤسسة أخرى متوسطة فيها عدد اكبر من اليد العاملة. إن الاستناد إلى هذا المعيار فقط لا يعكس

الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة، لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في عملية خروج المنتج، فقد تكون هناك مؤسسات كبيرة برأس مال ضخم وعدد محدود من العمال. كما يوضح الجدول التالي تصنيف م.ص.م في دول مختلفة حسب عدد العمال:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول مختلفة حسب عدد العمال

الدول / تصنيف	بلجيكا	الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا	بريطانيا	الصين	سويسرا
مؤسسة مصغرة	1-50	1-250	1-50	1-50	1-49	1-20
مؤسسة صغيرة	51-200	251-500	51-200	51-200	50-500	21-100
مؤسسة متوسطة	201+	501+	201+	201+	501+	101+

Source :Zouantinéé Snoussi Zoulhkha:l'incubateur d'entreprise :un dispositif fondamental pour le développement de la pme, colloque international, l'entreprenariat et innovation dans les pays en voie de développement,khemis Miliana,13-14 Novembre 2007 p 205.

* م.ص.م: يقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة لتصنيف المؤسسة من حيث الحجم. ويستخدم لقياس مستوى النشاط والقدرات التنافسية. يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم.
- معيار **رأس المال:** يعتبر أحد المعايير الأساسية في تحديد حجم المؤسسة من حيث الطاقة الإنتاجية، إلا انه لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في مختلف الدول، حيث تختلف قيمة النقود من دولة للأخرى بل تختلف في الدولة الواحدة، حسب معدلات التضخم، ارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة إضافة إلى درجة التطور والتقدم التكنولوجي [2].
- **–معيار معامل رأس المال/ العمل(k/L):** يمزج بين المعيارين السابقين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد.

2- **المعايير النوعية:** نظرا لقصور المعايير الكمية وحدها في وضع تعريف دقيق وموحد لد م.ص.م، فإنه عادة ما يتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية تتمثل أساسا في:

- **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبير مقارنة بشركات الأفراد. وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: مؤسسات الأفراد و المؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية.[3].

- **المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية: الجمع بين الملكية والإدارة، قلة مالكي رأس المال، ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة، الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.
- **معيار الاستقلالية:** تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت مستقلة ماليا على الأقل بنسبة تساوي أو تفوق 20 %[4].
- **معيار الحصة السوقية:** يهدف لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها داخل السوق فهناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وحصتها السوقية بصفة نظرية. فكلما زادت الحصة السوقية للمؤسسة اعتبرت كبيرة، والعكس صحيح.

اما في الجزائر فان مصطلح م.ص.م لم يكن معروفا الا بعد دخول هذه الاخيرة في الاصلاحات الاقتصادية وبالضبط بعد توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 اضطرت الجزائر الى اللجوء لهذا النوع من المؤسسات وخاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 2002، والشروع في تطبيقها سنة 2005.

لذلك عمد المشرع الجزائري إلى وضع تعريف مفصل ورسمي لد م.ص.م من خلال القانون التوجيهي لترقية م.ص.م الصادر في 12 ديسمبر2001، في مادته الرابعة. تعتبر وفقه المؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية (مؤسسة عامة أو خاصة) كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات التي من أهم خصائصها ما يلي:[5]

–تشغل من 01 إلى 250 عاملا أجيرا بصفة دائمة خلال السنة المعتبرة.

–لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لآخر نشاط مقفل ملياري دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.

–تستوفي معايير الاستقلالية، أي لا تمتلك مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر من % 25من رأسمالها. ويمكن تلخيص التعريف الذي وضعه المشرع الجزائري من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	1 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 ملايين دج
صغيرة	09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 ملايين دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص ص 5-6.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تشهد لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها، فان ثمة اتفاقا حول أهميتها في بناء نسيج اقتصادي قائم على القوة والتنوع في ذات الوقت، فضلا عن كونها تمثل المدرسة المناسبة لتخريج جيل جديد من رجال الاعمال بخبرات وامكانات تؤهلهم لمواصلة مسيرة التقدم والازدهار والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. فضلا عن ذلك فهي تمثل أهم وسائل الإنعاش الاقتصادي لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق تنمية شاملة من خلال قدرتها على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة. فوفق تقديرات البنك الدولي لسنة 2002فان هذه المؤسسات تشكل نحو 80% من المؤسسات العالمية وتسهم بنسبة 35% من الصناعات اليدوية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل م.ص.ما 90% من مجموع المؤسسات، وتوظف أكثر من نصف اليد العاملة، وتسهم بنحو 56% من الناتج المحلي، وان 37 %من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير. اما بالنسبة لإيطاليا التي تعتبر الرائدة في هذا المجال، فيوجد بها ما يفوق 2.8 مليون مؤسسة صغيرة استوعبت حوالي 81% من قوة العمل الإيطالية، وساهمت ب 58.8 %من القيمة المضافة، وهذا حسب تقديرات عام 2005. اما فيما يتعلق بتجربة الجزائر هذا المجال فهي محدودة للغاية نتيجة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، اذ بلغ عددها حوالي 346493 مؤسسة سنة 2009يسيطر عليها القطاع الخاص، ينشط اغلبها في القطاعات غير المنتجة خاصة مجال النقل. وتساهم هذه المؤسسات بحوالي 86.67% من القيمة المضافة في قطاع البناء وبحوالي 93.18 % في قطاع التجارة، و16.2% من اجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وذلك حسب إحصائيات سنة 2008. إلا إن نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز نسبة 4% منذ سنة 2001 إلى غاية 2009. كما وفرت خلال سنة 2009 حوالي 1415079منصب شغل يستحوذ القطاع الخاص على حصة الأسد منها.

إضافة إلى مساهمتها في تنمية روح الابتكار والإبداع، التنويع الثقافي، تعبئة الموارد المحلية، تغذية الصناعات الكبيرة، المحافظة على استمرار المنافسة ومقاومة الاضطرابات.

3- الصعوبات التي تواجهها

رغم اهمية هذا النوع من المؤسسات في الجزائر ، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات من مرحلة النشأة إلى غاية البروز وممارسة النشاط، وتنحصر أهم هذه الصعوبات في: شح المصادر التمويلية وغياب صيغ التمويل البديلة، ثقل العبء الضريبي وعدم ملائمة الأنظمة الضريبية، عدم توافق النظم القانونية والتشريعية مع اقتصاد السوق، وصعوبة حيازة أصول عقارية، تفشي البيروقراطية في المنظومة الإدارية، التواجد شبه المنعدم للفضاءات الوسيطة كالبورصة وغرف التجارة. إضافة إلى نمو القطاع غير الرسمي و تراكم الديون والعجز عن التسديد، دون إن ننسى المشاكل الأمنية في بعض المناطق.

4-برامج تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من اجل إنعاش وترقية م.ص.م استفادت الجزائر في إطار التعاون الخارجي من عديد البرامج أهمها: برنامج ميدا1 وميدا 2، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع مؤسسة التمويل الدوليةIFC، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO ، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة مع كل من ألمانيا، فرنسا ايطاليا، اسبانيا، تركيا وكوريا الجنوبية. كما تبنت عدة برامج وطنية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2009، والمخطط الخماسي 2010-2014. كما أنشأت الجزائر عدة هياكل واليات دعم، إذ قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1994 وبعض الهيئات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI ، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحليةCALPI، صندوق ضمان القروضFGAR، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، بورصات المناولة والشراكة إذ توجد حاليا أربع بورصات جهوية في كل من الجزائر، وهران قسنطينة، غرداية. بالإضافة إلى جملة من البدائل المستحدثة كشركات القرض الايجاري (الشركة العربية للقرض الايجاري، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات SALEM، شركة قرض الإيجار الجزائرية السعوديةASL)، شركة رأس المال المخاطر (شركة SOFINANCE، وشركةFINALEP)، شركة الجزائر للاستثمار. وفي إطار برنامج ميدا، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والتعاون الثنائي الألماني GTZ استفادت الجزائر من حصة مالية موجهة لإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال وذلك خلال سنة 2003 كآليات مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال المراحل الأولى.

على هذه العناية الخاصة التي حظى بها قطاع م.ص.م والاغلفة المالية المعتبرة لتنميته في اطار تنفيذ البرنامج التنموي لفخامة رئيس الجمهورية والتي اسفر عنها استحداث ما لا يقل عن 200 الف مؤسسة صغيرة وهذا العدد مرشح للارتفاع سنويا، الا انه يبقى ارتفاع كمي فقط لا نوعي. فاغلب المؤسسات المستحدثة تنشط في القطاعات غير المنتجة والتي تستحوذ عليها قطاع النقل والمواصلات، الخدمات، الفندقة والاطعام، والاشغال العمومية كونها حسب وجهة نظر المستحدثين تمثل استثمارات مضمونة وسريعة العائد دون مخاطرة. اما نسبة نشاطها في القطاعات المنتجة فتبقى ضئيلة للغاية.

ثانيا: ماهية حاضنات الأعمال

كرد على المشاكل والصعوبات التي تعيق نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال أولى مراحل حياتها في ظل التحديات التي تواجهها في عصر العولمة اتجهت الكثير من الدول إلى إنشاء حاضنات الأعمال كآلية دعم تعمل على توفير الرعاية اللازمة ل م.ص.م بدء من مرحلة الانطلاق إلى غاية مرحلة النمو فالتطور، فالمؤسسة خلال مراحل حياتها الأولى كالإنسان خلال مرحلة الطفولة بحاجة ماسة إلى حضانة توفر له مختلف مقومات النمو والبقاء.

1-نشاءه ومفهوم حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ ظهور فكرة حاضنات الأعمال إلى خمسينات القرن الماضي. حيث ظهرت أول حاضنة أعمال سنة 1956بمؤسسة **Triaushe Park** بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد. ثم مقر شركة**BTAVIA**

بنيويورك الذي حولته عائلة أمريكية بعد توقفها عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع مع توفير الاستشارات[6]. إلا أن هذه الفكرة لم تتبلور بشكل جيد لا في بداية الثمانينات مع انهيار الصناعات التقليدية في الدول الغربية وعودة الاهتمام إلى دور المؤسسات الصغيرة، وذلك انطلاقا من برنامج هيئة المشروعات الصغيرة SBA عام 1984 والجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA 1985 ثم عممت هذه الفكرة في مختلف أنحاء العالم. ففي أواخر سنة 2008 تم إحصاء أكثر من 7000 حاضنة أعمال عبر العالم، في حين كان عددها سنة 2006 لا يتجاوز 4800 حاضنة، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك التاريخ المرتبة الأولى بأكثر من 2000 حاضنة، أما عربيا فتأتي مصر في مقدمتها بأكثر من 15حاضنة في سنة 2004. ويمكن إبراز التطور العددي لحاضنات الأعمال في العالم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور عدد الحاضنات في العالم

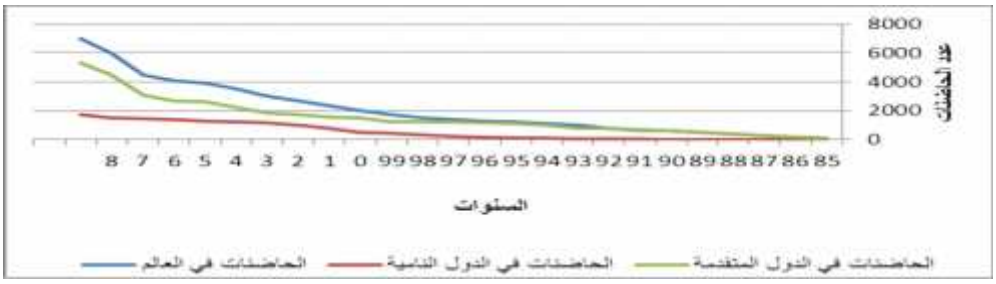

SOURCE: Nabil Shalaby, Commercializing Entrepreneurial Ideas by Linking Universities and Technology, Manager Entrepreneurship & SMEs Development, Center Eastern Province Chamber of Commerce and Industry, Saudi Arabia, 2006, p11.

فحاضنات الأعمال عبارة عن «آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي كيان قانوني قائم بذاته يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق "[7].

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 فهي تمثل" نمطا جديدا من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة لمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة والذين يفتقرون للإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"[8].

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فلفظ الحاضنات مستوحى من المعنى اللغوي أي حضانة الأم لوليدها فهي الحضانة تبدأ قبل الولادة وتستمر إلى مرحلة الاعتماد على الذات، مثلما هو الحال بالنسبة لحاضنات الأعمال التي توفر الدعم والرعاية للمؤسسات المحتضنة قبل انطلاقها ويستمر عادة مدة ثلاث سنوات إلى غاية تمكن المؤسسة من الاعتماد على ذاتها في إدارة وتسيير شؤونها.

أما لفظ المشتلة فهو أيضا مستوحى من المعنى اللغوي أي من مشتلة النبات أين توضع النبتة بعد نموها الاولي.

وعليه نلمس الاختلاف بين الحاضنة و المشتلة فتعبر الأولى عن هياكل الاستقبال والدعم المرافقة للمشروعات الناشئة في حين تعبر الثانية عن هياكل إيواء حديثة النشأة، فبعدما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع الاختيار بين الانتماء إلى مشتلة أو الاستقلال عنها بنفسها .فالحاضنة **incubateur** هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة **pépinière**، ومع ذلك هناك من الدول مثلا فرنسا من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضنة.

وبصفة عامة فدعم الحاضنات للمؤسسات يكون قبل الإنشاء اما بالنسبة للمشاتل فبعد الإنشاء لكن عادة توفر الحاضنات الدعم قبل وبعد الإنشاء[9].

أما المشرع الجزائري فقد اخذ بالتعريف الفرنسي وضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية".

وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: [10]

-**المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

-**ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

-**نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.[11]

فالملاحظ من هذا التعريف ان المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الاعمال (المحضنة) نوع من انواع المشاتل يختص بدعم المستحدثين في مجال الخدمات فقط.

ولتجسيد قانون إقامة مشاتل وحاضنات الأعمال في على ارض الواقع، سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11حاضنة في كل من ولاية الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر[12]. بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران. [13]وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2009 -2005 تم تخصيص مبلغ 04 مليار دينار لدعم قطاع م.ص.م، حيث سيتم زيادة عدد الحاضنات ليبلغ 20حاضنة. إلا أنه ولغاية2011 لم يسجل انطلاق فعلي سوى لأربع حاضنات في كل من عنابة، وهران، غرداية، البليدة.

2-أسباب تأخر ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، وإجمالا يمكن حصر هذه الأسباب في:

ا-الأسباب القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

-تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، اذ صدرت أولى المراسيم سنة2003، وقلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية.

-غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني.

ب- الأسباب التنظيمية: وينحصر في: [14]

-عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل.

-العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

-ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وعدم تسويق نتائج البحث العلمي.

جـ- الأسباب المالية: تتجلى أهمها في:

-قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (وكالات، صناديق، شركات رأسمال مخاطر...).

-التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية.

-عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين.

-ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المخصصة من طرف الدولة.

-عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة.

د- أسباب خاصة بالعقار: فحاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها ففي ظل الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضى التسيير، عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل عن العقار والارتفاع الجنوني في الأسعار هناك صعوبة في الحصول على العقار الملائم [15].

هـ- أسباب أخرى: إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية م.ص.م والمشاكل التي تعانيها هذه الأخيرة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف مجهودات في تأهيلها، دون الاهتمام الجدي بالية حاضنات الأعمال وعدم تنامي النزعة الريادية، فالمهارات الريادية لا تزال حالمة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود والعمولات والسمسرة.

3-أهميتها:

تكتسي حاضنات الأعمال أهمية بالغة في مختلف دول العالم حتى أصبحت تعرف بالعملة العالمية الجديدة للتنمية الشاملة، اذ تهدف أساسا إلى مساعدة اصحاب المشاريع على تتحويل الأفكار الوليدة و التقنيات الجديدة إلى منتجات تتغلغل في السوق وتحقق أرباح مجدية. وبذلك فهي تضمن تحويل الطاقات العاطلة عن العمل الى قوة ايجابية تحرك الاقتصاد الوطني من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح، حيث وصلت نسبة نجاح المؤسسات المحتضنة إلى 80%مقارنة بالمؤسسات غير المحتضنة التي عادة ما يتوقف نشاطها خلال سنتين أو ثلاث، كما أن هناك نسبة كبيرة من المؤسسات المحتضنة التي طورت نشاطها وتحولت إلى مؤسسات كبيرة بفضل الدعم المقدم من الحاضنات، فضلا عن مساهمتها في تسويق التكنولوجيا وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة. فالبرازيل مثلا تضم حوالي 200 حاضنة أعمال حسب إحصائيات سنة 2003 تنتسب إليها أكثر من 1200مؤسسة تشغل 5000 شخص(أكثر من 30% منهم نساء) ويتخرج من الحاضنة الواحدة حوالي 350 مؤسسة سنويا، 70%من هذه الحاضنات مرتبط بالجامعات. أما الحاضنات في الصين فهي تحتضن أكثر من 4138 مؤسسة تساهم بتوفير 68975 منصب شغل، وقد حققت هذه المؤسسات المنتسبة أرباحا تفوق 48100000دولار أمريكي.

4-معايير اختيار المؤسسات للاحتضان: إن اختيار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة مهمة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل صفات ريادية وقدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان. ويمكن حصر اهم هذه المعايير في: [16]

-أفكار جديدة وجيدة، تنمو بسرعة (في غضون ثلاث سنوات تقريبا)، وبحاجة فعلا إلى احتضان.

-قائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية ، وإنتاج منتجات عالية الجودة ذات سوق دائمة.

-قادرة على تحقيق التجانس، الترابط والتكامل مع المؤسسات المحتضنة والقائمة.

-تساهم في تأهيل إطارات إدارية وتنمية المهارات الفنية.

-واقعية وقابلية خطة العمل للتحقيق والحصول على التمويل.

ويمكن توضيح أهم الفروقات بين المؤسسات الرائدة والمؤسسات التقليدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نقاط الاختلاف بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الرائدة (المحتضنة).

المعايير	*مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقليدية*	مؤسسات صغيرة ومتوسطة رائدة
الهدف من المنتج	تطوير وتحسين الأداء فقط	تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل
الزبائن	الأقارب والمعارف والمحيطين بالمؤسسة	أو أمر توريد ومناقصات
القيمة المضافة	قيمة منخفضة	قيمة عالية
عمر المنتج	منتج وقتي أو موسمي	منتج دائم
حجم السوق	غير معروف وصغير عادة	معروف وضخم
معدل النمو	مطرد واقل من 10%	من 30 %الى50 %أو أكثر
المستهدف من السوق	اقل من 5%(في 5سنوات)	أكثر من 20% (في 5سنوات)
الوصول إلى نقطة التعادل	خلال 4سنوات على الأقل	خلال سنة ونصف أو سنتين
معدل الربح الصافي السنوي	اقل من 20%	أكثر من 40%

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المغرب، 2005، ص43.

المحور الثاني: مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولى للمؤسسات الصغيرة وضمان بقائها

كما سبق وان اشرنا إلى آن حاضنات الأعمال تختلف عن هياكل الدعم الأخرى توفر حزمة متكاملة من الخدمات للمستحدث وترافقه خلال مختلف مراحل حياة مؤسسته. وبصدد توضيح الدور الفعال لحاضنات الأعمال في توفير الدفع الأولي لل م.ص.م قمنا بتقسيم مراحل تدخل الحاضنة إلى ثلاث مراحل أساسية:

أولا-مرحلة ما قبل الاحتضان: وهي مرحلة أساسية لبناء المشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه، فمحدودية قدرة المستحدث للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرته التسييرية. تجعله بحاجة ماسة لدعم الحاضنة خاصة فيما يتعلق بـ:

- ✓ -إعداد دراسات جدوى متكاملة تمكنه من اكتشاف مكامن القوة والضعف لمشروعه.
- ✓ تقديم استشارات إدارية من شانها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة واستراتيجياتها.
- ✓ إعداد خطة عمل شاملة ومتكاملة لتحديد الأنشطة الأساسية ومنع تعارضها زمنيا. فخطة العمل بمثابة خارطة طريق توجه المستحدث خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرته إلى خدمة أو منتج مربحا تجاري.

ثانيا-مرحلة الاحتضان: تضطلع حاضنات الأعمال خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح بين **شهرين** الى **ستة** اشهر كأقصى حد الى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة، التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية، من خلال:

- ✓ يب المستحدث بهدف تحفيزه وتنمية قدراته عن طريق تنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية، مؤتمرات وندوات، الحوار المفتوح ودراسات الحالة تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج. انطلاقا من فكرة أن التدريب استثمار طويل المدى نحو النمو والاستدامة.
- ✓ توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ اشكالا عدة:

-التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية في شكل هبات ومنح،

-التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود مرنة .

-تسيير شروط التمويل بالتعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية، ومختلف أنواع المستثمرين كشركات رأس المال المخاطر، فحسب تجربة الحاضنات الفلسطينية في التعاون مع شركات رأسمال مخاطر تم الحصول على 250000دولار كتمويل خلال مرحلة النشوء لفترة ما بين خمس الى سبع سنوات، والتعاون مع مؤسسات التأجير التمويلي، إذ يمثل قرض الإيجار بديل تمويلي عن القروض طويلة ومتوسطة الأجل التقليدية ويوفر مزايا جبائية.

-تذليل عقبات الاقتراض بتقديم الضمانات بصفة شخصية كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان، او الاستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة[17].

-تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء انسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لها لتحقيق اكبر عائد، وحماية الابتكارات من الاستغلال دون ترخيص.

- ✓ توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة باعتبار التسويق احد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال تتدخل لمساعدة المستحدث على إعداد بحوث تسويق، الاهتمام بعناصر المزيج التسويقي من طرح لمنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، وتحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات.

فضلا عن تجميع المؤسسات المحتضنة ضمن شبكة عمل واحدة مترابطة أو ما يعرف بالتشبيك الذي يأخذ عدة أشكال، فقد يكون داخلي بين المؤسسات المنتسبة لنفس الحاضنة، او خارجي مع مؤسسات منتسبة لحاضنات مختلفة أو مع أخرى غير منتسبة لأي حاضنة، وبصفة خاصة مع مؤسسات كبيرة (او ما يعرف بالمقاولة من الباطن).

- ✓ تتبنى حاضنة الأعمال في تقديم خدماتها على مبدأ الشمولية، لذا لا تقتصر على الخدمات الرئيسية فقط بل تتجاوزها إلى خدمات أخرى وان كانت ثانوية في نظر الغير. فهي تمثل خدمات مساندة وحتى مكملة للخدمات السابقة، كالخدمات القانونية، خدمات الامن والصيانة.

ثالثا- مرحلة ما بعد الاحتضان: تتميز فترة ما بعد التخارج من الحاضنة بسعي المؤسسة إلى الاستعداد والتحصين الايجابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في سياستها وإدارتها وكامل أوضاعها. ومن هذا المنطلق كان لابد من تدخل الحاضنة لمساعدة هذه المؤسسات على رفع أداءها وفق منظور معاصر من اجل تعزيز قدرتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها. وذلك من خلال:

- ✓ متابعة أداء المؤسسات المتخرجة للتأكد من سير عملها وفق الاتجاه المخطط وعدم تعرضها مشاكل تعيق نموها، مع ضرورة التركيز على جانبين اساسين في عملية المتابعة: الجانب المالي والجانب الفني.
- ✓ تقييم اداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل وتقدير مدى اتفاقها مع الأهداف المقررة، في مختلف الجوانب: الإدارية ، المالية، الإنتاجية، التسويقية.[18]

كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل المستمر بين الحاضنة والمؤسسة المتخرجة لتذليل العقبات التي تواجه هذه الأخيرة في بداية مرحلتها الانتقالية، فهنا تلجا الحاضنة إلى:

- ✓ بناء جسر تمويلي بين مرحلة الاحتضان ومرحلة التخارج والاعتماد على الذات بتقديم مساعدات وهبات مالية، التعهد ببذل أقصى جهد لتسويق الإصدارات الجديدة للمؤسسة من أسهم وسندات المتعلقة بعملية الطرح الخاص والتي تتصف بعدم استيفاءها لشروط الدخول إلى البورصة وتوجه لفئة محدودة من المستثمرين.

- ✓ تقديم المشورة والنصح للمساعدة على التوسع والنمو وذلك حول تغيير شكلها القانوني من شركات فردية أو شركات تضامن إلى شركات مساهمة بغية فتح رأسمالها والدخول إلى البورصة، المفاضلة بين الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمامها سواء فيما يتعلق التوسع بقدراتها الذاتية، أو التوسع الخارجي بإعادة هيكلتها، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية، أو حمايتها من عمليات الاستحواذ التعسفية.

كما أظهرت الدراسات الحديثة أهمية استمرار دعم الحاضنة للمؤسسات المتخرجة لمساعدتها على الدخول في مجال السبق والتنافس من خلال الدعوة للانتساب إلى المنتدى الخاص بالحاضنة للاستفادة أكثر من نشاطات المنتدى وتبادل المعلومات مع باقي الأعضاء، ، استمرار الاستفادة من ترويج المنتجات بتخصيص أجنحة خاصة مجانية في المعارض الوطنية والدولية عمليات وبرامج التشبيك[19]، ومن الدورات التدريبية التي تقيمها الحاضنة.

المحور الثالث: واقع دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان الجزائر وبحكم اقتناعها بما يمكن ان تلعبه م.ص.م في تنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الانتاجية التي لا طالما سيطر عليها قطاع المحروقات اذا ما تلقت الدعم الضروري الذي يضمن لها انطلاقة سليمة تمكنها من الاستمرار والتطور، جعلت موضوع دعم وترقية م.ص.م ثابتا من ثوابت سياستها التنموية.

لكن المفارقة الكبيرة انه بالرغم من تعدد الشواهد على نجاح حاضنات الاعمال في مختلف الدول خاصة المجاورة منها في استقطاب ومساعدة المستحدثين على تأسيس مؤسسات ناجحة ومستديمة، قد تأخرت الجزائر تجسيد هذه الالية على ارض الواقع بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات سنة 2003. ويعود اما لغياب النظرة الاستراتيجية للإدارة المسؤولة عن عمل الحاضنات وافتقارها للخبرة الكافية لإنشاء وتشغيل هذه الالية أو لعدم إدراكها الفوائد التي تتمخض عن تاسيسها.

فتبني الجزائر لفكرة حاضنات الأعمال جاء كمحاولة استنساخ تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال دون دراسة اولية لا مكانية تجسيدها على ارض الواقع بشكل يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية التي تعايشها الدولة، ويتكيف مع الذهنيات الريعية للفرد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات سريعة العائد، فالمجتمع الجزائري يفتقر لرواد الاعمال ذوي الافكار الرائدة القائمة على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالية. كما ان الجزائر لم مسبقا بمحاولة نشر ثقافة الابداع والريادة لدى المستحدثين بشكل موسع، ما انعكس سلبا على مرود حاضنات الأعمال في الجزائر. إذ لم ترق بعد إلى تقديم كافة الدعم المرجو بلوغه لدعم وترقية المؤسسات المحتضنة مقارنة بمثيلاتها. ويمكن التأكيد على هذا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على حاضنة عنابة –باعتبارها أولى الحاضنات التي سجلت انطلاقة فعلية في الجزائر– حيث يقتصر دورها على القيام بثلاث مهام نوجزها كما يلي: **20**

1-**تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة:** تتجلى ابرز هذه الخدمات في:

–ضمان استقبال واحتضان المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة لمدة معينة(من سنتين إلى ثلاث سنوات).

–إمدادها بالأثاث والتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام الآلي والاتصال.

–تكوين مسؤولي هذه المؤسسات في مختلف جوانب التسيير.

–توثيق العلاقة بين الجامعات، البنوك والمقاولين الجدد وبصفة عامة الوسط الاقتصادي المحلي.

2- **تقديم استشارات للمؤسسات المحتضنة:** تعمل حاضنات الأعمال في الجزائر على تقديم تشكيلة من الاستشارات في شتى النواحي القانونية، المحاسبية، التجارية، المالية وغيرها.

3- **تسيير العقار:** تضطلع حاضنات الأعمال في الجزائر أيضا بالقيام بوظيفة مسيرة للعقار من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة ومنظمة يكون الدخول فيها سهلا ومهيأ للنشاطات وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز مدتها السنتين وبأسعار منخفضة عن تلك المطبقة في السوق العقاري.

وما يعاب على التجربة الجزائرية ايضا عدم التزام الحاضنات بتطبيق المعايير الموضوعة لعملية الاحتضان، فأغلبية المؤسسات المحتضنة هي مؤسسات قائمة على افكار جد تقليدية لا تحتاج فعلا الى حضانة او رعاية، ولا تحقق أي نوع من الترابط والتكامل فيما بينها. اضافة هشاشة العلاقة بين الحاضنة والجامعات ومختلف مراكز البحث العلمي، والتعاون شبه المنعدم بين نشاط الحاضنة وهياكل الدعم الاخرى.

الخاتمة:

من خلال عرضنا وتحليلنا للمحاور الثلاث لهذه الورقة البحثية تبين لنا بوضوح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء صرح اقتصادي متين قادر على مواجهة الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية من خلال تأثيرها الايجابي في سوق العمل وسوق السلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب الشغل والقيمة المضافة ومساهمتها في تحقيق تنمية شاملة. وعلى هذه الأهمية تبقى م.ص.م في الجزائر تجابه العديد من الصعوبات الداخلية والخارجية.

ففي إطار ترقية ودعم هذه المؤسسات كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الأخريين من الزمن ،كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية الى منتجات قابلة للتسويق على ارض الواقع عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث من جهة وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم.

فالدعم المقدم من طرف حاضنات الأعمال أفضل بالمقارنة مع الحمائية التي توفرها الدولة للصناعات الناشئة باعتباره دعما متكاملا، مؤقتا، يراعي الانتقائية في اختيار المؤسسات والتدرج في عملية نزع الدعم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حاضنات الإعمال في الجزائر يقترب أكثر من مفهوم المشاتل. اذ يعتبر تبني الجزائر لفكرة الحاضنات خطوة في المسار لكن الثمار لم تقطف بعد، لحداثة التجربة في هذا الميدان من جهة، وعدم ادراك المسؤولين عنها لأهمية خدماتها من جهة اخرى.

ومن اجل تفعيل دور هذه الآلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركية التنمية الشاملة، ارتأينا إلى تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

-تكثيف الجهود المتعلقة بتكوين وتدريب المستحدثين إذ تغيرت النظرة للعملية التدريبية فلم تعد مجرد عبء على المؤسسة بل تطورت لتصبح استثمار طويل المدى يكفل النمو البقاء في ظل الصراعات الاقتصادية العنيفة، وتأكيد ضرورة تأهيل الطاقم الاداري المشرف على نشاط الحاضنة موضوع تأهيل العنصر البشري لم يعد امرا اختيارا تلجا اليه المؤسسة بل اصبح ضرورة ملحة للتكيف مع النظام العالمي الجديد الصارم. فنجاح حاضنات الاعمال يقاس بمدى رشاده إدارتها.

– تنمية العمل الحر، وتعزيز التوجه لدى المجتمع المحلي نحو العمل الاقتصادي والإنتاجي والابتعاد على مفهوم الهبات والمساعدات، وتعزيز الاعتماد على الذات، ومحاولة غرس وتنمية الروح الريادية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تساعد على الإبداع والابتكار.

–ترقية الحوار والتشاور بين المستحدثين والمسؤولين على نشاط الحاضنة، فالحوار بات من اهم الشروط التي تنمي مردودية العمل كونه يمثل الوسيلة الحضارية والاخلاقية المثلى التي تضمن الوقاية من النزاعات وتمكن من ايجاد الحلول مهما بلغت حدتها عن طريق التوافق والاتفاق.

– ضرورة التنسيق بين القطاع الحكومي والمجتمع المحلي في دعم جهود التنمية. وتقوية أواصر الربط بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة، للاستفادة من مخرجات الأبحاث العلمية في التطوير الصناعي.

–ضرورة الإسراع في توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر، ليمتد إلى اغلب ولايات الوطن، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال انشاء حاضنات الاعمال.

– السهر على تعبئة مختلف الجهود والموارد لمد الحاضنات بجميع الإمكانيات المالية، المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–الاستفادة من تجارب العالمية الرائدة في ميدان حاضنات الأعمال أو على الأقل الخاصة بالدول المجاورة كتونس والمغرب وبعض الأقطار العربية الأخرى كمصر، دبي والبحرين لتفادي المشاكل التي عانت منها.

قائمة المختصرات:

IFC: International finance corporation

UNIDO: United Nations Industrial Development Organization

ANSEJ: Agence Nationale de soutien à l’emploi de jeunes

ANDI : Agence nationale de développement des investissements

CALPI: Comités d'Assistance pour la Localisation et de Promotion des Investissements

FGAR: fonds de garantie des credits

ANGEM: Agence Nationale de gestion du micro-credit

SALEM: Société Algérienne de Leasing mobilier

ASL: Algerian Saudi leasing

FINALEP: financière algéro-européenne de participations

NBIA : national business incubation association

SBA: Small Business Administration

الهوامش:

[1] – جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999–2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، 2003، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص214.

[2] –إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992، ص217.

[3] **هشروم نول**، اشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقد-بنك وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2009، ص 18.

[4] –بريبش السعيد، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17–18افريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 320 –321.

[5]– القانون رقم 10–18 المؤرخ في 12–12–2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص ص 5–6.

[6] –نضال محمد طالب، الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 14–15مارس2010، الجزائر، ص 1.

[7]–حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، 8–9 أفريل2002، جامعة ثليجي عمار، الأغواط، ص8.

[8] – المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية2003، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، 2003، ص 101.

i[9]–Philipe Alber et autres, les incubateurs :émergence d'une nouvelle industrie, rapport de recherche, chambre de commerce et d'industrie, Nice cote d'azur, Avril 2002, p8..

[10] – المادة 2 ، المرسوم التنفيذي رقم 03–78المؤرخ في 25فيفري2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13، 26فيفري2003، ص 13.

[11] –المادة 27من ذات المرسوم، ص 16.

[12] –المادة01 من المراسيم التنفيذية رقم 03–370_03–384،المؤرخ في 30 أكتوبر2003، المتعلق بإنشاء مشتلة المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد67، 5 نوفمبر 2003، ص ص 11–17.

[13] – المادة 01، المراسيم التنفيذية رقم 03–386_03–388، المؤرخ في30 أكتوبر2003، المتعلق بإنشاء ورشات ربط، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد67، 5 نوفمبر 2003، ص ص 18–21.

[14] – بن بوزيان محمد، تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 09–10 مارس 2004، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 186–188.

[15] – قدي عبد المجيد، دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة التحديات، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات، 2–3 مارس 2004، المعهد الوطني للتجارة، غرداية، ص18.

[16]–نضال محمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[17]– اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير الموارد المالية و رأس المال المخاطر وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمم المتحدة، نيويورك، 6 أكتوبر 2007، ص ص38-40.

[18] –موسى شتيوي، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص158.

[19]سامر علي عبد الخالق، الصعوبات التي تعوق الموائمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل، الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية، منظمة العمل العربية، 14-16 جوان 2005، القاهرة، ص 22.

[20]–بريبش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر، أطروحة دكتورا دولة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص189.